الجمهورية اليمنية

وحدة جمع المعلومات المالية

FIU

التقرير السنوي | 2020 - 2021

المحتويات

- كلمة رئيس الوحدة 3
- كلمة نائب رئيس الوحدة 5

1 الفصل الأول
وحدة جمع المعلومات المالية

(أولًا) انشاء الوحدة 7
(ثانيًا) الهيكل التنظيمي للوحدة 9
(ثالثًا) اختصاصات الوحدة 10

2 الفصل الثاني
إنجازات الوحدة

(أولًا) المجال الإداري والتنظيمي
- الجانب الإداري 12
- الجانب الفني 13
- الجانب التقني 15
- جانب التدريب وبناء القدرات 17

(ثانيًا) مجال التنسيق المحلي والتعاون الدولي
- التنسيق المحلي 20
- التعاون الدولي 22

(ثالثاً) مجال الرقابة والتحقيق في الالتزام 27
- التفتيش الميداني :
- منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر 29
- نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي 30
- التفتيش الميداني على البنوك وشركات الصرافة 31

(رابعاً) مجال الاخطارات والتحليل المالي 33
- البيانات الإحصائية :
- الحالات الواردة للوحدة 34
- بيانات تفصيلية للحالات محل تحليل الوحدة 35
- بيانات تفصيلية للاستعلامات الواردة 38
- احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) 39

للفترة 2020-2021

كلمة رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

في البدء نتقدم بأحر التهاني والتبريكات للقيادة الجديدة للبنك المركزي، ونتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهامهم؛ سيماء في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكلنا ثقة في قدرتهم "بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة" في تصحيح الأوضاع النقدية والاقتصادية والتخفيف عن كاهل المواطن الذي أصبح الضحية التي تتحمل أعباء الاثار الاقتصادية كارتفاع أسعار السلع والخدمات الاساسية، كما ويؤمل استمرارهم في دعم وحدة جمع المعلومات المالية وتوفير كافة الموارد اللازمة للقيام بالمهام المناطة بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أكمل وجه، وبما يتواكب مع وحدات جمع المعلومات في الدول النظيرة ويتلاءم مع الظروف المحيطة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لقيادة وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السابقة لما قدموه من دعم للوحدة خلال فترة عملهم والتي تمثلت في المساهمة في اعادة تشكيل الوحدة من العاصمة المؤقتة - عدن وتوظيف كوادر جديدة والتي مثلت شريان حياة لاستمرار اعمال الوحدة، وكذا تزويد الوحدة بموقع مستقل للقيام بواجباتها بكفاءة وفاعلية.

ولا ننسى أن نتقدم بكل الشكر والتقدير لأعضاء وموظفي الوحدة؛ الذين كرسوا كامل جهودهم للعمل في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، سواء من مواقع عملهم خلال أوقات الدوام او خارج أوقات الدوام والمشاركة في تنظيم وإنجاز كافة اعمال الوحدة والوصول الى هذا المستوى الذي نحن علية بالرغم من بيئة العمل الصعبة التي يعملون في ظلها من كافة النواحي لاسيماء انهيار سعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية والتي أدت الى انخفاض مستوى دخولهم وأثرت بشكل ملحوظ على مستواهم المعيشي، وكلنا ثقة أنه بتكاتف وتعاون الجميع سوف نستطيع تجاوز كافة الصعاب مهما كانت درجة تعقيدها، وسنستطيع تحريك عجلة العمل الى الأمام بشكل اسرع.

في ظل الظروف الراهنة التي تعمل فيها الوحدة ؛ فقد كان من ضمن أولوياتنا خلال الفترة السابقة العمل على تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية أمام المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين وتنسيق الجهود المحلية بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد قامت الوحدة خلال الفترة السابقة

بالعديد من الإنجازات؛ منها على سبيل المثال: توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين الوحدة اليمنية وبعض الوحدات النظيرة في الدول التي تتشارك مع اليمن بحدود برية، ومشاركة الوحدة لأول مره في تقديم عروض تقديمية أمام الاجتماع العام الثالث والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) والتي لاقت استحسان الحاضرين وقد تمت الإشارة في خلاصة الاجتماع الى ان الجمهورية اليمنية ساهمت بشكل فاعل في تحسين أداء المجموعة، كما وساهمت الوحدة بالتعاون مع البنك المركزي وخبراء شركة براجماء في اطار الدعم المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) في استيعاب التطورات التي تمت في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال اصدار بعض التعليمات والمنشورات الموجهة الى البنوك وقطاع الصرافة، وتم أيضًا نقل الوحدة الى مقر مستقل لتعزيز استقلالية الوحدة و رفدها بموظفين لتعزيز عملها في أداء الاعمال المناطة بها قانوناً، بالإضافة إلى عقد الورش التوعوية لرفع الوعي لدى المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وسوف يتم التطرق للإنجازات التي قامت بها الوحدة بشيء من التفصيل في طيات هذا التقرير.

كما أننا نضع ضمن أولوياتنا خلال الفترة القادمة "بالتعاون مع كافة منتسبي الوحدة" الارتقاء بنظام العمل وفق أفضل النماذج الدولية؛ من خلال محاولة تطوير بعض البرامج المحلية التي سوف تسهل وترفع كفاءة وجودة عمل الوحدة أو اقتنا بعض البرامج التي ستعزز من جودة الاداء، وكذا تدريب الكادر الوظيفي الحالي للوحدة، والعمل على تنمية قدراتهم بما يتواكب مع التطورات والاتجاهات الحديثة سيما: استخدام التقنيات الحديثة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوقيع مذكرات تفاهم مع أكبر عدد ممكن من الدول والتي ستؤدي الى تحسين تبادل الخبرات والمعلومات ورفع كفاءة العمل في مجال التعاون الدولي، وإيلاء عناية خاصة لمتابعة ملف استكمال تأهيل الوحدة للانضمام الى مجموعة ايجمونت لوحدات التحريات المالية، الذي سيمدها بالكثير من قواعد البيانات، وتقنيات التحريات المهمة.

نسأل الله العلي القدير ان يكون عوناً لنا في انجاز المهام المناطة بنا بكفاءة واقتدار بما يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة نائب رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات المدراء والموظفين،،

لا يخفى على أحد منكم مدى الظروف والصعاب التي واجهتنا معا في ظل شحة الإمكانيات والظروف السياسية والاقتصادية والاضطرابات التي كانت قائمة؛ فضلا عن التغيرات الأساسية والمفاجئة التي أحدثتها جائحة كورونا على حياتنا اليومية وطرق عملنا، والضغوطات التي خضناها؛ ولكن مهما بدا المستقبل قاتمًا لابد للأوضاع أن تستقيم، وأن نتغلب على التحديات التي نواجهها، وإنني على ثقة من أن المهارات والخبرات والقدرة على الصمود المكتسبة على مر سنوات عملنا معًا: قادرة على عبور هذه المرحلة الصعبة.

إلا إنه وبالرغم من ذلك لن ننسى أن ما نحتاج اليه في الأوقات الصعبة هو عزم قيادتنا والتضامن والعمل كفريق واحد، وستكون وحدة جمع المعلومات المالية على قدر التحديات، وستضع خبراتها في خدمة الجهات المعنية، كما وستواصل الوحدة عملها ببناء ثقافة الالتزام "التي كادت أن تضمحل- لتعزيز التوعية حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التزاماتها المتواصلة مع كافة المؤسسات المالية والغير مالية والمهن المعينة الملزمة بالإبلاغ، بما يؤسس لكافة جهود المكافحة.

قد يصعب علينا أحيانا أن نرى النور الذي لابد أن يظهر في نهاية النفق، وسنواجه بالتأكيد الكثير من التحديات التي تصاحب عملنا؛ ولكننا سنعمل كما جرت العادة كفريق واحد للتغلب على هذه التحديات وسنضطلع بواجباتنا المحلية والإقليمية والدولية على أكمل وجه، كما سنتعاون أيضا مع شركائنا المحليين والدوليين في إطار التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات لتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن.

وكما أن أحلك ساعات الظلام تسبق الفجر بلحظات، لذا فإني متفائل بأننا سنتخطى هذه المرحلة ونخطو نحو أيام أفضل.

إني أشكركم على جهودكم وتفانيكم في العمل وأتمنى ان تظلوا سالمين وبصحة جيدة.

مع اصدق تمنياتي،،

1 الفصل الأول

وحدة جمع المعلومات المالية

اولاً : انـــشاء الـــوحدة

ثانياً : الهيكل التنظيمي للوحدة

ثالثاً : اختصاصات الوحدة

انشاء الوحدة

انشئت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الاموال؛ ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تنظيمها في بداية العام 2010م؛ بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى للوحدة استقلاليتها، وأقر تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على رفع من محافظ البنك المركزي، بحيث تتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة على النحو التالي:

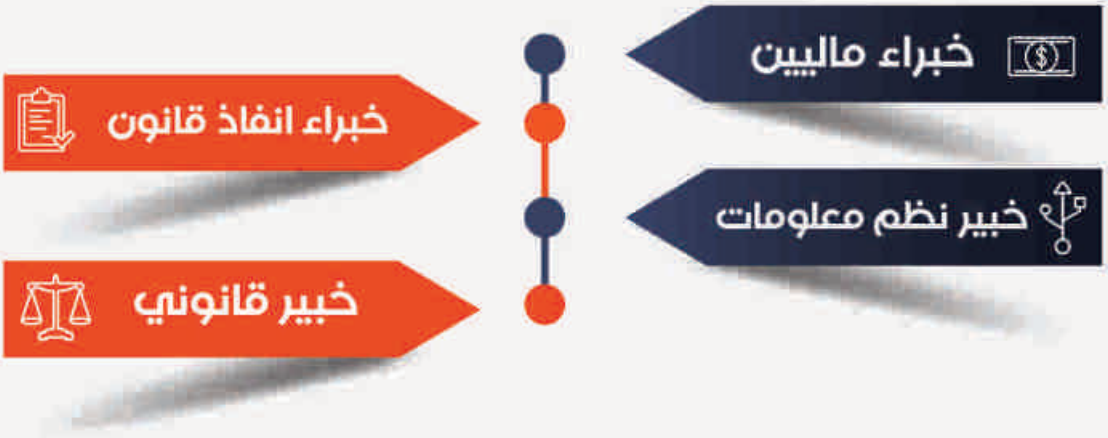

وأكد على تزويد الوحدة بمن يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما ويشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، وأعطى لرئيس وأعضاء الوحدة صفة الضبط القضائي بحسب القانون، وألزم جهات الرقابة والاشراف بضرورة تعيين مسئولي الامتثال من اجل تقييم وضبط الالتزام لدى تلك الجهات، واعتبرهم ضباط ارتباط مع الوحدة.

وتعزيزًا لذلك؛ فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م؛ بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2010م؛ وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

وقد عالج القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما: أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م؛ من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا (الميناfاتف) وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقًا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل.

في 7 مارس 2015م

اعلن فخامة رئيس الجمهورية عدن عاصمة مؤقتة، وحث جميع الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام على نقل مقر عملها والبدء في ممارسة أنشطتها من العاصمة المؤقتة - عدن وبنا علية تم اصدار القرارات التالية:

2016

قرار جمهوري رقم (119)

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مقرة الرئيسي الى العاصمة المؤقتة ' عدن.

2019

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12)

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة ' عدن.

2019

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (31)

بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسمية أعضائها من (19) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2020

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1)

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة ' عدن.

2021

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (17)

بشأن اعتماد اللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب الجلسة المنعقدة في تاريخ 8 مايو 2021م؛ والتي توضح وبشكل تفصيلي الهيكل التنظيمية والإداري والمهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.

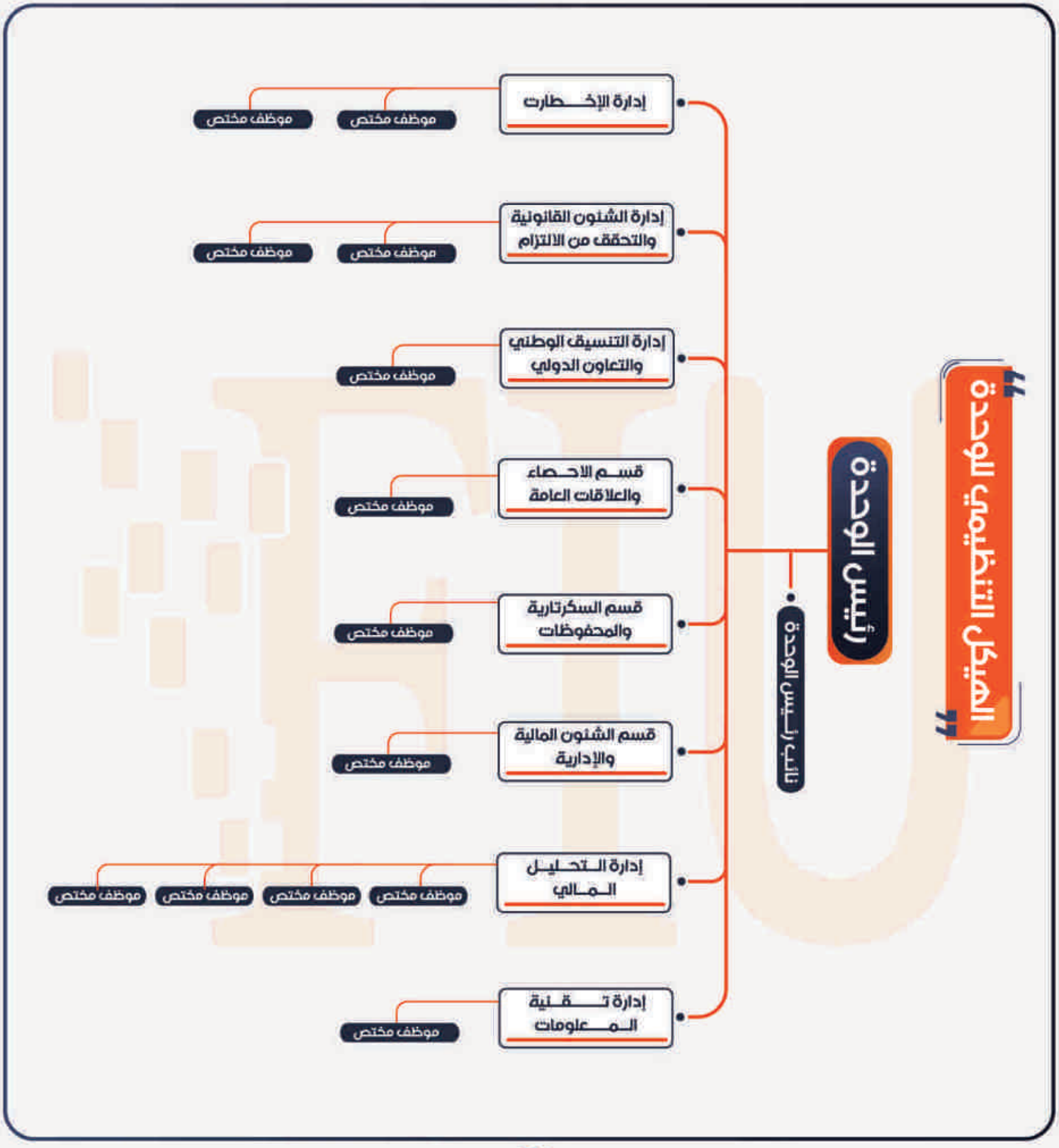
الهيكل التنظيمي للوحدة
رئيس الوحدة
نائب رئيس الوحدة
إدارة الإخطارات
موظف مختص
موظف مختص
إدارة الشئون القانونية والتحقق من الالتزام
موظف مختص
موظف مختص
إدارة التنسيق الوطني والتعاون الدولي
موظف مختص
قسم الاحصاء والعلاقات العامة
موظف مختص
قسم السكرتارية والمحفوظات
موظف مختص
قسم الشئون المالية والإدارية
موظف مختص
إدارة التحليل المالي
موظف مختص
موظف مختص
موظف مختص
موظف مختص
إدارة تقنية المعلومات
موظف مختص

اختصاصات الوحدة

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بعض مواده بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحتهما التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

تلقي وتحليل الاخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات الغير مالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الاخطارات الجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.

- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة لتقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.

- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات اجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.

ابلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الاخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.

- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باختصاصات الوحدة.

- اخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي اخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة.

إعداد نماذج إرشادات الاخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتحديثها عند الحاجة.

- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

2 الفصل الثاني

إنجـــازات الـــــوحدة

(أولًا) المجال الإداري و التنظيمي

(ثانيًا) مجال التنسيق المحلي والتعاون الدولي

(ثالثاً) مجال الرقابة والتحقق من الالتزام

(رابعاً) مجال الاخطارات والتحليل المالي

المجال الإداري التنظيمي

بالرغم من جائحة كورونا وحالة الإغلاق المرافقة لها؛ وإعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) من العاصمة المؤقتة في عدن في بداية العام 2020م؛ التي كانت تفتقر لوجود لائحة داخلية منظمة، أو حتى لأي أدلة عمل سابقة؛ إلا إنه وبتعاون جميع منتسيبيها الذين لم يدخروا جهدًا في الارتقاء بعملها بما يتوافق مع الأنماط الحديثة لعمل في هذا المجال و وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة على النحو التالي:

الجانب الإداري

1. صياغة الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية؛ والتي تعمل على ترتيب العمل الداخلي كما توضح وبشكل تفصيلي المهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.
2. رفع اللائحة الداخلية والهيكل التنظيمي الى محافظ البنك المركزي، والذي بدورة قام برفعها الى رئاسة الوزراء لاعتمادها.
3. اعتماد اللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) لعام 2021م؛ والتي تعتبر دستور عمل داخلي: حيث تعمل على ترتيب العمل الداخلي للوحدة؛ كما توضح وبشكل تفصيلي المهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.
4. توظيف عدد (8) موظفين جدد لوحدة جمع المعلومات المالية حسب أعلى معايير التوظيف والشفافية، حيث تم استقطاب الثلاثة الأوائل من كليات المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية والقانون والمفاضلة بينهم؛ حيث قد خضعوا الى اختبار في مادة " اخصائي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CAMS)" والمقابلات الشخصية للمفاضلة بينهم في مجالات المهارات في استخدام الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية والخبرة في المجال العملي.
5. تدريب الموظفين المستجدين للوحدة بشكل مكثف للقيام بمهامهم بكفاءة وفاعلية في المجالات التالية:

- دورات تدريبية الكترونية والمقدمة من معهد بازل(Basel) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجتياز الاختبارات.
- دورة تدريبية ابتدائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقدمة من قبل خبراء شركة براجما (PARAGMA) في إطار الدعم الفني المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية (USAid).

الجانب الفني

1- اعداد واعتماد بعض اللوائح الداخلية والبرتوكولات لتنظيم العمل الداخلي في الوحدة وتتمثل في بروتكول الزائرين للوحدة، وبروتكول التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وبروتكول تحليل الاخطارات.

2- الانتهاء من إعداد دليل التفتيش الميداني على البنوك وشركات الصرافة، والذي يوضح بشكل مفصل الإجراءات التي يجب القيام بها قبل وخلال وبعد مرحلة التفتيش الميداني في مجال انظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتفتيش المرتكز على المخاطر (RBA) وحوكمة الكيانات الخاضعة للرقابة.

3- إعداد مصفوفات ونماذج عمل وفق الممارسات المثلى، تساعد على القيام بالمهام وفق أطر محددة تعزز من سرعة الإنجاز وجودة النتائج.

4- المشاركة دراسة التشريعات المحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية مع فريق براجما (PRAGMA) -الفريق المنفذ للدعم الفني المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية (USAID) - وقد تم تشكيل لجنة برئاسة الوحدة وأعضاء من الوحدة والبنك المركزي لدراسة القوانين والتشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع التحديثات الدولية والإقليمية في هذا المجال؛ وتم الخروج بمصفوفة لتحديد أوجه القصور والعمل على تجاوز تلك الفجوات بموجب التعليمات الرقابية (منشورات) من البنك المركزي الى البنوك وقطاع الصرافة وكانت على النحو التالي:

اصدار منشور البنك المركزي رقم (2) لسنة 2021م؛ موجهة للبنوك وشركات / منشأت الصرافة بشأن التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "ملحق للمنشور الدوري رقم (1) لسنة 2012م؛ والمنشور رقم (1) لسنة 2013م والمنشور رقم (8) لسنة 2014م".

- اصدار منشور البنك المركزي رقم (3) لسنة 2021م؛ بشأن المؤشرات الأساسية للاشتباه موجه للبنوك وشركات / منشآت الصرافة " ملحق للمنشور الدوري رقم (2) لسنة 2012م؛ والمنشور رقم (2) لسنة 2013م"؛ بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات؛ المتضمن:

- وضع تعليمات تفصيلية فيما يخص المقاربة المبنية على المخاطر وتصنيف العملاء والمدة الزمنية لإعادة التصنيف.
- وضع إجراءات استباقية لإدارة المخاطر.
- وضع إرشادات تفصيلية تساعد البنوك وشركات / منشآت الصرافة للتعرف على المستفيد الحقيقي او صاحب الحق الاقتصادي عند التعامل مع العملاء الحاليين او الجدد.
- وضع إرشادات تفصيلية تساعد البنوك وشركات / منشآت الصرافة للتخفيف من مخاطر الأسهم لحاملها.
- تعديل تعريف الشركات الوهمية ومنع التعامل معها.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بالجرائم الالكترونية.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بجرائم الرق والاستغلال الجنسي.

5 - اصدار عددين من المجلة التوعوية الخاصة بالوحدة (حصاد الالتزام) للعام 2021م بالتنسيق مع الإدارات المختلفة، وتوزيعها على جميع المؤسسات المالية والصرافين والجهات المعنية الأخرى.

الجانب التقني

القيام بتجهز وتركيب جهاز سيرفر رئيسي لحفظ قواعد البيانات الخاصة بالوحدة.

القيام بتصميم قاعدة بيانات مختصرة ليتسنى البحث عبرها بسهولة.

القيام بربط السيرفر عبر سويتشات لأجهزة المستخدمين في الوحدة.

حيث تعتبر تقنية المعلومات العصب الرئيسي لتنظيم كافة أعمال الوحدة من خلال تصميم قواعد البيانات وتحديثها وربطها مع السيرفر الرئيسي للوحدة لتنظيم العمل والقيام بالمهام اللازمة؛ حيث تبلورت أهم الجهود المبذولة خلال العام المنصرم عبر إدارة تقنية المعلومات في

افتتاح الموقع الالكتروني الجديد لوحدة جمع المعلومات المالية بحضور وزير المالية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأعضاء من مجلس إدارة البنك المركزي اليمني.

تعميم الايميلات الرسمية لوحدة جمع المعلومات المالية والخاصة بالاستعلامات وإرسال نماذج الاخطارات عن العمليات المشبوهة إلى البنوك وشركات الصرافة.

رفع التشريعات واللوائح والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الموقع الالكتروني لوحدة جمع المعلومات المالية (info@fiu-ye.com).

وتحاول الوحدة وفق الموارد والقدرات المتاحة لها تطوير ورفع كفاءة العمل، وهناك تصور جاهز بالاحتياجات المتبقية من برامج التحليل المالي والأرشفة الكترونية وقاعدة البيانات المشفرة؛ والتي تأخرت بفعل نقص الموارد المناسبة.

وتتبرز أهم الأهداف التقنية خلال العام 2022م؛ بالتالي:

1. تحويل جميع قواعد البيانات إلى نظام اوراكل.
2. الربط الآلي للاخطارات بالسيرفر المركزي.
3. جعل موقع الوحدة اكثر تفاعلية وسهولة في التصفح.

جانب التدريب وتنمية القدرات

من أجل بناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية، فقد شارك جميع موظفي الوحدة في الدورات التدريبية و ورش العمل والاجتماعات التي تهتم في رفع الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتي أجرتها كل من :

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الاتحاد الأوروبي

مجموعة العمل المالي

منظمة التعاون الاقتصادي

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

صندوق النقد الدولي

والجدول التفصيلي التالي يوضح الدورات والورش التدريبية والمؤتمرات التي تمت المشاركة فيها خلال العام 2021م

م	اسم الدورة	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد	الجهة المشاركة	عدد المشاركين	تاريخها
1	تدريب وحدة التحريات المالية	WORLD BANK	ONLINE	الوحدة	6	26 يناير 2021م
2	تنفيذ قرارات الأمم المتحدة رقم 1267 والقرار 1973 تمويل الإرهاب	FATF	ONLINE	الوحدة	3	14 مارس 2021م
3	جلسة تعريفية عن مكافحة غسل الأموال	MENAFATF	ONLINE	الوحدة	3	16 مارس 2021م
4	تمويل الإرهاب من خلال الأصول الافتراضية	MENAFATF	ONLINE	الوحدة	3	6 ابريل 2021م
5	ورشة عمل حول التطبيقات لجريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	MENAFATF	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	5	5 مايو 2021م
6	استرداد الأصول (النظم والمعايير والأدوات)	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + العدل + مكافحة الفساد	2	17 مايو 2021م
7	اساسيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	بـراجـما	ONLINE	الوحدة	15	13 يونيو 2021م
8	مهارات الرقابة على عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ودور وحدة جمع المعلومات المالية	بـراجـما	ONLINE	الوحدة	15	17 يونيو 2021م
9	المقومات الاساسية لنجاح نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	بـراجـما	ONLINE	الوحدة	15	21 يونيو 2021م
10	المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي	FATF - MENAFATF	ONLINE	الوحدة	5	27 يونيو 2021م
11	التحليل المالي	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + النيابة العامة	4	5 يوليو 2021م
12	التحقيقات المالية	OECD	ONLINE	الوحدة	2	18 يوليو 2021م
13	التحويلات المالية (تقنية الحوالات)	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة	5	27 يوليو 2021م

14	قنوات استرداد الأصول	MENAFATF	ONLINE	الوحدة	2	16 أغسطس 2021م
15	سلسلة الجلسات التعريفية حول (المنهج القائم على المخاطر)	MENAFATF	ONLINE	الوحدة	15	30 أغسطس 2021م
16	دورة تقييم المقيم المشارك	FATF	ONLINE	الوحدة	1	6 سبتمبر 2021م
17	اساسيات التحقيق المالي لجهات انفاذ القانون ووحدة الاستخبارات	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	4	6 سبتمبر 2021م
18	مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب	بـراجـما	الـيمـن	الوحدة + البنك المركزي	15	15 سبتمبر 2021م
19	اساسيات التفتيش الميداني للتحقق من مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية	بـراجـما	الـيمـن	الوحدة + البنك المركزي	15	17 سبتمبر 2021م
20	مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	2	20 سبتمبر 2021م
21	التحقيقات المالية الموازية	الأمم المتحدة بالتنسيق مع وحدة جمع المعلومات المصرية	مـصـر	الوحدة + اللجنة الوطنية + العدل	3	3 أكتوبر 2021م
22	تقييم المخاطر لدى المؤسسات المالية	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + الشؤون الاجتماعية + الجمارك	15	25 أكتوبر 2021م
23	تحسين جودة تقارير المعاملات المشبوهة	MENAFATF	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي + بنوك تجارية	3	26 أكتوبر 2021م
24	تقنيات التحقيق المالي	MENAFATF	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	6	2 نوفمبر 2021م
25	العملة المشفرة والتمويل الجنائي	الاتحاد الأوروبي	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي	2	6 ديسمبر 2021م
26	تدريب وحدة التحريات المالية	الاتحاد الأوروبي + وحدة جمع المعلومات المصرية	ONLINE	الوحدة + البنك المركزي + بنوك تجارية	33	7 ديسمبر 2021م

وتجدر الإشارة أيضا الى حصول ثلاثة من أعضاء الوحدة على شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ACAMS؛ التي تعتبر من أعلى الشهادات المهنية العالمية الصادرة عن الجمعية الأميركية لاختصاصي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والتي من شأنها رفع قدرة الكادر الوظيفي في الوحدة، كما ويتم تشجيع بقية موظفي الوحدة على التحضير للحصول على هذه الشهادة والتي تهدف إلى تطوير العمل والارتقاء به.

مجـال الـتنسيق المحلي والتعاون الدولي

التنسيق المحلي

1- التواصل مع جميع الجهات الرقابية والإشرافية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ للحصول على المعلومات والاحصائيات الخاصة بتقييم أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها؛ والتي تم استخدامها في بناء تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تم عرضة ومناقشته خلال الاجتماع العام الواحد والثلاثون لمجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينافاتف) في نوفمبر 2020م.

2- ابرام مذكرات تفاهم محلية مع بعض جهات الرقابة والاشراف المحلية لتسهيل وتنسيق تبادل المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة، حيث تم البدء في توقيع مذكرة تفاهم بين وحدة جمع المعلومات المالية والبنك المركزي اليمني (قطاع الرقابة على البنوك) كونها الجهة الاشرافية والرقابية على البنوك وقطاع الصرافة، وكذا مصلحة الجمارك كونها السلطة الحكومية المسئولة عن مراقبة وضبط المعابر الحدودية واستيفاء الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب، ويجري العمل لتوقيع عدد من المذكرات مع جهات أخرى.

3- عقد بعض الاجتماعات وإجراء المراسلات مع بعض الجهات الرقابية والإشرافية من أجل تعزيز دورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كمصلحة الجمارك، و وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، و وزارة الصناعة والتجارة، و وزارة الخارجية، و مصلحة الأحوال المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للتأكيد على دور تلك الجهات في وضع التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسساتهم.

4- التعاون مع قطاع الرقابة على البنوك؛ بإصدار التعليمات الخاصة بمتطلبات تجديد التراخيص لشركات ومنشآت الصرافة؛ والتي اكدت على ضرورة موافاة البنك المركزي بالسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند منح التراخيص، أو عند تجديدها.

5- النزول الميداني والتواصل مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية المحلية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحثها على القيام بدورها في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال البداء في انشاء ادارات او اقسام امتثال والبداء في تطبيق إجراءات الامتثال وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح؛ وقد كانت تلك الجهات التي تم التواصل معها على النحو التالي:

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

وقد قامت بإصدار القرار رقم (58) لعام 2021م الخاص بإنشاء إدارة امتثال في الوزارة.

- وزارة التجارة والصناعة

وقد قامت بإصدار القرار رقم (21) لعام 2021م الخاص بإنشاء إدارة امتثال في الوزراء.

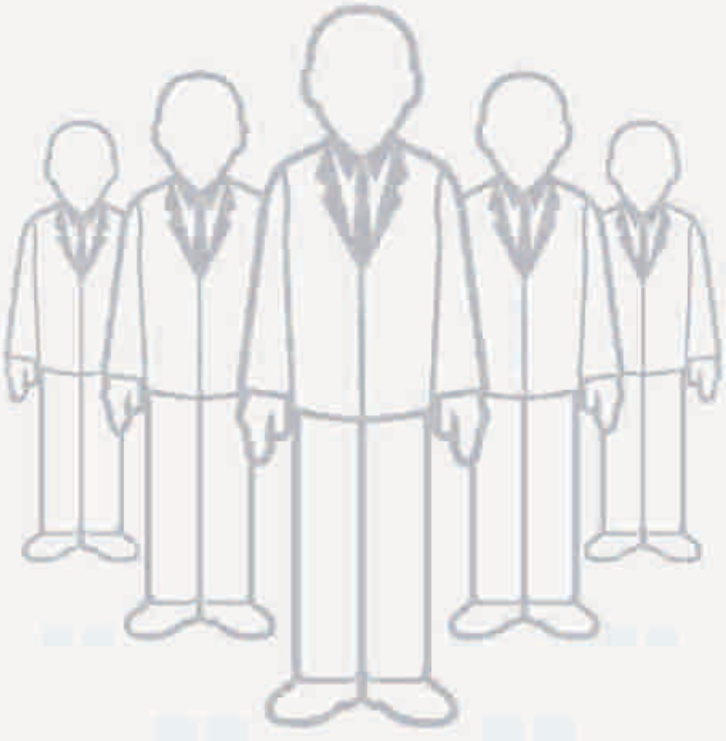

مجال التعاون الدولي

1. التنسيق ومتابعة سداد مساهمات الجمهورية اليمنية في موازنة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) للأعوام 2019م ،2020م؛ 2021م والتي كانت معلقة، وكذا سداد المبالغ الإضافية لموازنة العام 2020م؛ والتي تم إقرارها في الاجتماع العام الثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

2. المساهمة في تعديل اجراءات حساب المساهمة السنوية للدول الأعضاء في موازنة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، والتي كانت تعتمد على المساهمة المتساوية للدول الأعضاء في موازنة المجموعة؛ وقد تم تعديل إجراءات حساب مساهمة كل دولة عضو في موازنة المجموعة بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي للدولة؛ والذي من شأنه ساهم بشكل كبير في توفير مبالغ مالية كانت ستتحملها

3. إعداد تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية، مع الملاحق الإحصائية للتقرير والمتعلق بجهود كافة المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية ، والذي تم عرضة ومناقشته في الاجتماع العام الواحد والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) في نوفمبر 2020م.

4. التواصل مع الاتحاد الأوربي بشأن؛ طلب دعم فني في مجال بناء القدرات لموظفي وحدة جمع المعلومات المالية وبقية الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتوضيح مجالات الدعم التي يمكن تقديمها؛ وقد تم الحصول على دعم فني لبناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية وموظفي البنك المركزي المعنيين عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم تنفيذ ورشة عمل متقدمة وجهًا لوجه لعشرة موظفين من الوحدة وستة من قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي في جمهورية مصر

5 الرد على الاستبيانات والاستعلامات والاستفسارات الواردة من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المهمة وذات الأثر) وعلى النحو التالي:

- استعلام فريق العقوبات المعني باليمن والتابع للأمم المتحدة؛ بشأن طلب معلومات عن بعض الحسابات والكيانات في عدد من البنوك اليمنية.
- استبيان مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينافاتف)؛ بشأن مدى تقدم الدول في عملية التقييم الوطني للمخاطر.
- استبيان مجموعة العمل المالي (FATF)؛ بشأن غسل العوائد المتأتية من الاتجار غير المشروع بالحياة البرية مع حالات عملية تم تجميعها من النيابة العامة ومصلحة الجمارك.
- تعليقات الجمهورية اليمنية على تقرير المتابعة المعزز الأول للمملكة المغربية حسب طلب مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تعليقات الجمهورية اليمنية على تقرير المتابعة المعزز الثاني للجمهورية الموريتانية حسب طلب مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- استعلام مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛ بشأن تقييم دولة فلسطين في مجال التعاون الدولي.
- استعلام مجموعة التعاون والتنسيق الدولي (ICRG)؛ بشأن تأثير وباء كورونا على سير الأعمال في المؤسسات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وماهي الطرق البديلة في مجال التعاون والتنسيق الدولي.
- الرد على رسالة بعثة الاتحاد الأوربي لدى اليمن، بخصوص استمرار دول الاتحاد في تصنيف اليمن ضمن الدول ذات القصور الاستراتيجي في مجال مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

6 مشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في العدد السادس والثامن من الصحيفة الإخبارية التي تصدر كل شهرين من قبل مكتب الاتحاد الأوربي في القرن الافريقي واليمن؛ والتي تهتم في كتابة المقالات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في مجال الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الاهاب.

7 التواصل مع وحدات الاستخبارات المالية في كلٍ من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر الدول الراعية للجمهورية اليمنية لتنسيق الجهود والعمل على مساعدة وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية لاستيفاء شروط الانضمام الى مجموعة ايجمونت للتحريات المالية؛ حيث تم البدء بتلبية أول تلك الشروط والتي تتمثل في ترجمة القوانين والتعليمات والمنشورات اليمنية التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى اللغة الإنجليزية، ويجري التواصل مع الرعاة للمضي قدما في عملية الانضمام.

8 المساهمة في إعداد واستعراض تقرير تحديث الجمهورية اليمنية في مجال الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 2020م،2021م، 2022م؛ أمام فريق التعاون الدولي (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي (FATF).

9 المشاركة في الاجتماع التشخيصي لوحدة جمع المعلومات المالية المنعقد مع البنك الدولي خلال الفترة من 26-28 يناير 2021م لقياس مدي تأهيلها في الانضمام الى عضوية مجموعة (ايجمونت) ومدى التزامها بالمعايير الدولية. ؛ حيث بعدها أكد البنك الدولي انه على استعداد تام في تقديم المساعدة والدعم الفني في مجال بناء القدرات والمساعدة في عملية التقييم الوطني للمخاطر في حال كان الوضع مناسباً لعملية التقييم.

10 التوقيع على مذكرات تفاهم في مجال تبادل المعلومات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع عدد من الوحدات النظيرة المجاورة بما يحقق ويكفل اكبر قدر من المنفعة والفائدة؛ و يجري التنسيق والتواصل مع بعض الوحدات الأخرى بشكل مستمر للتوصل الى صيغة نهائية للمذكرات والتوقيع عليها.

اثيوبيا
توقيع مذكرة تفاهم
ليبيا
توقيع مذكرة تفاهم
الامارات
توقيع مذكرة تفاهم
سلطنة عمان
التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم
الصومال
التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم/ تلقي طلب مساعدة دولي
مصر
التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم (في مراحلها الأخيرة) / تلقي طلبات مساعدة دولي
جيبوتي
التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم
دول القرن الافريقي
توقيع اتفاقية تفاهم عبر برنامج الاتحاد الاوروبي
توقيع مذكرة
التنسيق لتوقيع مذكرة

11 مشاركة رئيس الوحدة ضمن فريق الخبراء الإقليمي لعملية التقييم المتبادل لدولة لبنان لقياس نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة من الناحية الفنية وناحية الفعالية خلال المرحلة الثانية من عملية التقييم المتبادل التي تقوم به مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

12 مشاركة مدير إدارة تقنية المعلومات لوحدة جمع المعلومات المالية في عضوية فريق عمل مشروع منصة التعلم الالكتروني التابع لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

13 التفاعل مع عدد من طلبات المساعدات الدولية مع وحدات نظيرة في مجال تبادل المعلومات.

14 الرد على طلب الإدارة العامة للشئون القانونية التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن ملائمة التشريعات الوطنية مع احكام الاتفاقيات العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال، وقد تم اعداد وارسال تقرير مفصل يظهر الجهود التشريعية والتنظيمية للجمهورية اليمنية في هذا المجال وكذلك جهود الجمهورية في مجال التعاون الدولي والتوقيع على الاتفاقيات الدولية وبعض القرارات بهذا الخصوص.

مجال الرقابة

حيث تحتل الرقابة الفعالة مركزاً محورياً لنجاح أي نظام وتعزيز تأثيره، وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم الامتثال؛ وقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته، بل وألزمت المعايير الدولية الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة وفقًا للمخاطر من قبل جهات الرقابة والإشراف للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن التزامها التطبيقية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التفتيش الميداني

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بوضع خطة التفتيش الميداني على البنوك وقطاع الصرافة المرتكزة على المخاطر وتفعيل الرقابة الميدانية كمهمة ثانوية لوحدة جمع المعلومات المالية استنادا الى المادة (31) الفقرة (ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني الى البنوك وشركات الصرافة العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالإضافة الى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بالاخطارات ونماذج الاشتباه، وكذا التعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما هدفت الرقابة الميدانية الى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتم تبنيها واتباعها؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تُنفذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجًا قائما على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم وذلك وفق دليل تفتيش ميداني تم اعداده بالتنسيق مع جهات خارجية.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية وفقًا لدليل التفتيش الميداني المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية:

1. التخطيط للتفتيش الميداني
2. إجراء عمليات التفتيش والاختبار
3. كتابة مسودة التقرير
4. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود
5. تسليم التقرير بشكل نهائي
6. المتابعة المكتبية والميدانية

التفتيش الميداني

FIU

منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

1-تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة مشكوره من قبل خبير في شركة براجما المختص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد العلمي الصادر من البنك الدولي، ويحتوي دليل التفتيش على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة بدءً بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.

2- تم إعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولالحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية.

3- تم إعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وشركات الصرافة وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر.

نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

أحيث لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير والمحضر فحسب؛ بل يتعدى ذلك إلى قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك والمؤسسات المالية وتفعيل دور إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية

الـــتفتيش الميداني على البنوك وشركات الصرافة

1- تم اجراء عمليات تفتيش ميداني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد (2) بنوك بالاعتماد على دليل الإجراءات وخطة التفتيش الميداني. مع عمل خطة تم البدء بها لاستكمال قطاع البنوك خلال العام 2022م.

2- تم اجراء عمليات تفتيش ميداني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد (10) شركات صرافة وفق دليل الاجراءات وخطة التفتيش الميداني، مع الإشارة إلى استكمال قطاع الشركات في محافظة عدن خلال العام 2022 ؛ ويجري الإعداد لاستكمال قطاع شركات ومنشآت الصرافة في محافظة عدن والمحافظات الأخرى خلال العام 2022م.

3- بالتعاون بين فريق وحدة جمع المعلومات المالية وفريق قطاع الرقابة على البنوك والفريق المكلف من النائب العام؛ تم النزول الميداني على سبعة وستون منشأة صرافة للتحقق من الآتي:

- وجود نظام كفوء وفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مدى الالتزام بالضوابط الرقابية المعممة عليهم من قبل البنك المركزي.
- الالتزام بالضوابط والتعليمات الخاصة بالحفاظ على سعر العملة الوطنية من التدهور والحد من المضاربة بالعملات الأجنبية وارتفاع أسعارها.

والتي على إثرها تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- رفع تقارير مفصلة بالمخالفين بالتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى قطاع الرقابة على البنوك لاتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد المخالفين.
- اغلاق أكثر من ثلاثون منشأة صرافة.
- فرض غرامات مالية نسبية على الشركات المنشآت المخالفة.

4- النزول الميداني على اثنين وعشرين شركة صرافة من قبل فريق وحدة جمع المعلومات المالية للتأكد من وجود أنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل إرهاب، وقد تم توقيع محاضر بالمخالفات التي تم اكتشافها وتسليمهم تقرير بتلك المخالفات للعمل على تصحيحها.

5- القيام بحملة تفتيشية لعدد عشرين شركة صرافة في عدن خلال شهر سبتمبر 2020م؛ وسحب كشوف الحوالات التفصيلية الصادرة والواردة خلال الثلاثة الارباع الأولى من عام 2020م؛ ومتابعة سحب الكشوفات اللاحقة والقيام بتجميعها في قاعدة بيانات الوحدة وتحليلها والوصول الى مخرجات تم الاعتماد عليها في صياغة ضوابط رقابية للصرافين والحوالات التي يقومون بها. (ويجري العمل لاستكمال بقية الكيانات للأعوام الأخيرة)

6- تعميم طلب تحديث بيانات الامتثال لدى البنوك للعام 2021م؛ والذي تم فيه طلب كافة البيانات والمعلومات الأساسية للتأكد من وجود نظام مكافحة غسل الموال وتمويل إرهاب سليم وفعال؛ من أجل الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7- إصدار تعميم تحديث بيانات مسئولي الامتثال في البنوك وشركات الصرافة؛ ومتابعه لتجميع بيانات مسئولي الامتثال وتفريغها في قاعدة بيانات الوحدة،

والرفع بالمخالفين لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

8- الاجتماع مع الإدارة العليا لعدد من البنوك؛ لمناقشة أوجه القصور والاختلالات الموجودة لديها في مجال الضوابط والإجراءات الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ التدابير السريعة لسد الثغرات الموجودة في النظام، والبدء في الإجراءات التصحيحية لتلافي أوجه القصور.

9 - عقد عدة اجتماعات مع مصلحة الجمارك؛ للتأكد من مدى تنفيذ تعليمات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنافذ الجمركية، والعمل على تشكيل فريق مشترك من الوحدة ومصلحة الجمارك لإعداد ومتابعة تنفيذ الاتي:

- إعداد وتفعيل نماذج الإفصاح الخاصة بالمسافرين (الواصلين والمغادرين).
- إعداد تعليمات وآلية خروج ودخول النقد عبر المنافذ بموجب تعليمات البنك المركزي وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد وتصميم نماذج للإحصاءات يتم رفعها بشكل ربع سنوي الى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل حفظها في قاعدة بيانات الوحدة.
- التنسيق لتعليمات وارشادات يتم وضعها على شكل لوحات في صالات الوصول والمغادرة.

"مجال الاخطارات والتحليل المالي"

FIU

حيث تقوم الوحدة بتلقي الاخطارات عن العمليات المشبوهة وتجميع بيانات مالية حولها وتحليلها وتكييفها واتخاذ الإجراء المناسب وفق ما يتبين لها بعد انتها مرحلة التحليل المالي؛ وللوحدة في سبيل ذلك طلب المعلومات من أي الجهات المعنية المحلية أو وحدات نظيرة خارجية، ويرتبط عدد هذه الاخطارات تناسبيًا مع مستوى الثقافة المجتمعية والمؤسسية بجرائم غسل الأموال وتمول الإرهاب التي كادت أن تنعدم في ظل الوضع الحالي الذي يعيشه الوطن، والذي شكل حجر عثرة في سبيل نجاح جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب؛ إلا أن الوحدة قد تحملت على عاتقها طوال الفترة السابقة تبني سياسة التثقيف عن طريق ورش العمل وحملات التفتيش والتوعية ومتابعة إجراءات التصحيح وكذا الاجتماعات والمراسلات مع المؤسسات والجهات الرقابية والإشرافية

ونورد أبرز الجهود التي تم بذلها في ظل هذا الالتزام؛ مع الإشارة إلى تضاعف عدد اخطارات العمليات المشبوهه خلال العام 2022م؛ والذي يعزى إلى نجاح جهود الوحدة في الرقابة والتفتيش ورفع الوعي لدى الجهات المعنية من خلال ورش العمل التوعوية في هذا المجال، والتي لازالت تسعى إلى مضاعفة تلك الجهود وإلى تعزيز جودة تلك الإخطارات بما ينعكس إيجابًا على عمليات التحليل..

وتبرز أهم التحديات في مرحلة مابعد الإخطار؛ سيما الجانب البحثي الإلكتروني الذي تفتقد له معظم أجهزة الدولة التي لاتزال على العهد التقليدي في تقييد وحفظ وأرشفة وإنجاز معاملاتها؛ والذي يصعب معه الحصول على الكثير من المعلومات ذات الأهمية القصوى لعمل الوحدة

البيانات الاحصائية

اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية FIU حتى نهاية العام 2021 م

اخطارات فقط

1. حالات تمت الانتهاء من تحليلها
2. حالات في انتظار التحليل
3. حالات قيد التحليل

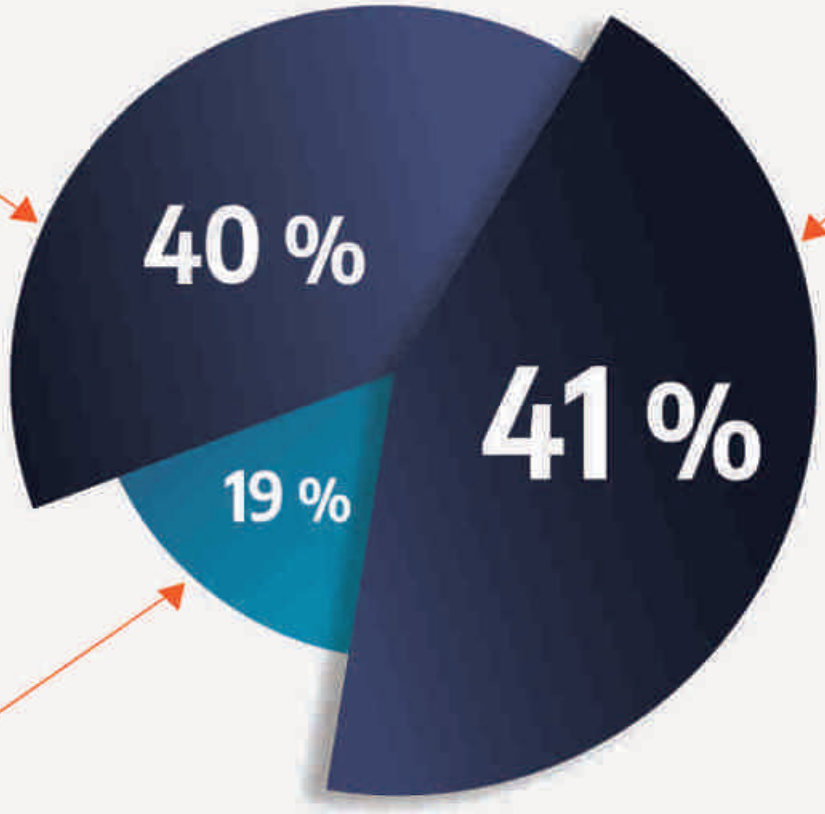

الإجمالي	النسبة	العدد
جهات محلية	100 %	99
جهات خارجية	0 %	0

حالات تم الإنتهاء من تحليلها	40 حالة
حالات في إنتظار التحليل	40 حالة
حالات قيد التحليل	19 حالة

بيانات تفصيلية للحالات محل تحليل الوحدة | حتى نهاية العام 2021 م

1 وفقًا للنوع
اخطار - استعلام - تجميد

2 وفقًا لمصدر الحالات الواردة
اخطارات فقط

3 وفقاً للمصدر الجهة المبلغة
اخطارات فقط

4 وفقاً للجرم الأصلي
اخطارات فقط

5 وفقاً للإجراء النهائي للإخطارات
اخطارات فقط

---

1 وفقاً للنوع ◄ إخطارات و إستعلامات

الاجمالي

العدد 177 - 100%

2 الإخطارات وفقًا لمصدر الحالات الواردة

الاجمالي

العـــدد 99

النسبة 100%

3 والإخطارات فقا للمصدر - الجهة المبلغة

الاجمالي

العـــدد 99

النسبة 100%

4 الإخطارات وفقا للجرم الأصلي

الاجمالي

الـعدد 99

النسبة 100%

5 الإخطارات وفقا للإجراء النهائي

الاجمالي

الـعدد 99

النسبة 100%

رسومات بيانية توضح تفاصيل الاستعلامات الواردة والذاتية للوحدة حتى نهاية 2021 م

1 الاستعلامات حسب نوع الجريمة

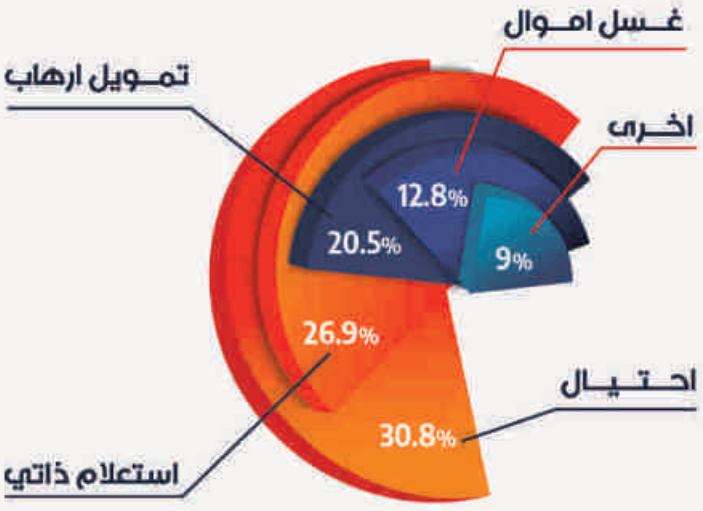

الاجمالي

العدد 78

النسبة 100%

2 الاستعلام حسب مصدر الاستعلام

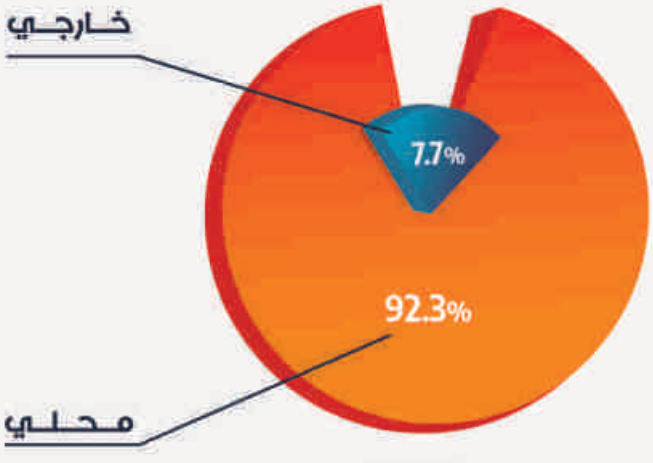

الاجمالي

العدد 78

النسبة 100%

احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة STR للفترة 2020 م - 2021 م

1 التحليل وفقا لنوع الاخطار

بلغت الاخطارات التي تلقتها وحدة جمع المعلومات المالية لعام 2021م عدد 64 اخطار مقارنه بـ 35 اخطار في عام 2020م.
ويعود السبب وراء التزايد الملحوظ في عدد الاخطارات الواردة الى وحدة جمع المعلومات المالية الى أسباب عدة أهمها قيام الوحدة بدورها بفعالية في نشر الوعي والتثقيف من خلال ورش العمل والدورات التدريبية للجهات المعنية، قيام الوحدة بعملية التفتيش الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الامر الذي انعكس على الزيادة في عدد الاخطارات، وكذلك التغذية العكسية للجهات المبلغة والتي اثرت إيجابا في زيادة كمية وجودة الاخطارات الواردة

2 التحليل وفقا للجهة المبلغة

احتلت البنوك المرتبة الأولى في عدد الاخطارات الى الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من البنوك لعام 2021م عدد 48 اخطار من اجمالي الاخطارات الواردة أي ما نسبته 75% من اجمالي الاخطارات، مقارنة بعام 2020م فقد بلغت عدد الاخطارات الواردة من البنوك 35 اخطار ما نسبته 100% من اجمالي الاخطارات.

كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة الى الوحدة من شركات الصرافة لعام 2021م؛ 16 اخطار ما نسبته 25% من اجمالي الاخطارات، مقارنة بعام 2020م فقد بلغت عدد الاخطارات الواردة من شركات الصرافة 0 اخطار.

رسم بياني يوضح نسبة الإخطارات الواردة من البنوك وشركات الصرافة للعام 2020-2021 م

1 الإخطارات الواردة من البنوك

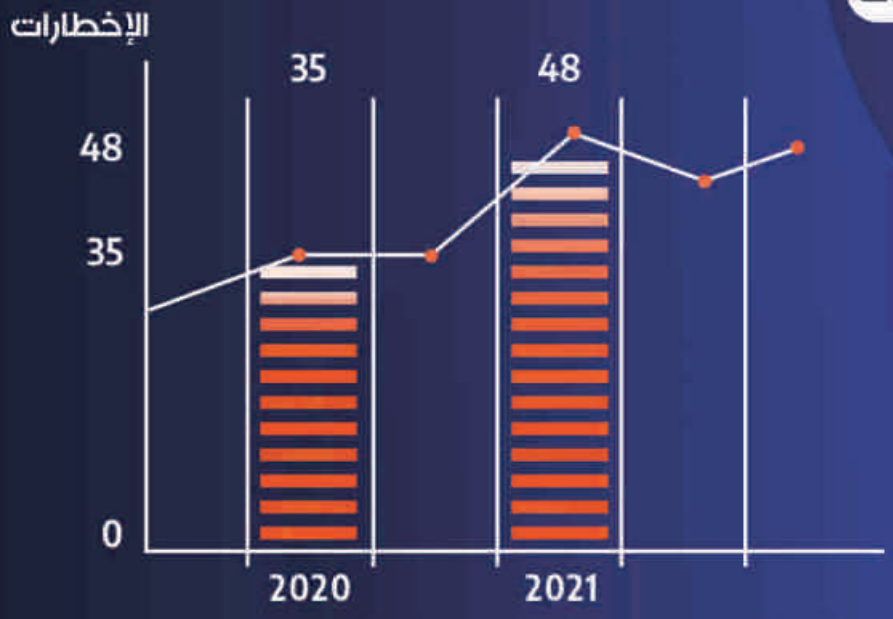

2 الإخطارات الواردة من شركات الصرافة

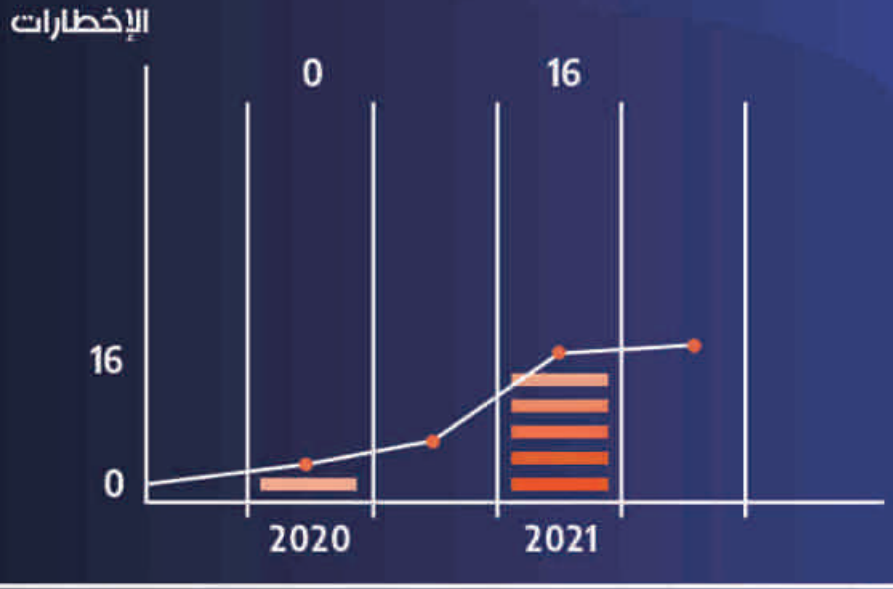

الخاتمة

وبالرغم من حداثة تأسيس وحدة جمع المعلومات المالية؛ إلا أنها سعت بما تمتلكه من كادر متخصص في مواجهة التحديات التي واجهتها سواءً فيما يتعلق بموازنتها التشغيلية، وتأخر استحداث مقر لها، وتزويدها بالمختصين، واعتماد لائحتها الداخلية، وعدم وجود أي نماذج عمل أو كادر سابق، وكذا بروز جائحة كورونا التي فتحت المجال أمام عملية الإغلاق العام والخاص، وأيضًا حداثة وعدم أتمته قطاعات الدولة بما يؤدي إلى تسرب الكثير من المعلومات والوثائق إلى خارج المنظومة الحكومية دون رجعة، ويعيق جهود البحث عما تبقى منها؛ وبلا شك: ضعف الكادر الحكومي والخاص في العمل وفق مقتضيات الامتثال، وثقافة المجتمع المضادة للالتزام، وكل ما للظروف الراهنة من تأثير..

وقد ارتأت الوحدة إصدار هذه التقرير لبيان جهودها خلال تلك الفترة؛ على أن يتم إصدار التقرير التالي وفق أطرة الزمنية المحددة، وبلا ريب سيعكس مزيدًا من التطورات والإنجازات في نواحي كثيرة، بدأت معالمها بالبروز؛ وبما يدل على مدى استيعاب كادره لكافة المتغيرات، وتوظيفها في مجال عمله بما يؤدي إلى وفرة في النتائج وجودة في المخرجات..

ونأمل من الله تعالى أن يوفق الجميع لكل ما فيه خير وصلاح هذا الوطن..

الجمهوريـــة اليمنية

وحدة جمع المعلومات المالية

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit
FIU

الجمهورية اليمنية - عدن , ص . ب رقم 452

www.fiu-ye.com | info@fiu-ye.com | 02 - 257851